خلاف من النحاة في امره وهو قولنا **جمع الباب الممتنع**
باللام اي لام التعريف **او الاضافة** اي كونه مضافا في نعته
نحو احمدكم لا كونه مضافا اليه فاذا كان مضافا في نعته
فانه **يجر بالكسرة** من غير تنوين ٥ واختلفوا هل حكم منعه
او صرفه او تفصيل في ذلك فقال الزجاج واتباعه
يحكم بصرفه لانه قد دخل عليه ما هو من خواص الاسما
فبعد عن شبه الفعل ٥ وقال سيبويه والاكثر يحكم
بمنعه لانه لم يمنع من الممنوع في الاصل الا التنوين فقط
والكسر تبع له فلما زال التنوين لوجود اللام والاضافة
لا لاجل المنع عاد الجر وهو ممنوع ٥ وقال السهيلي والاعلم
وغيرهما من المتاخرين بتفصيل فان كان احد علتيه العلمية
انصرف لزوالها بوجود تعريف اللام والاضافة اذ لا يجمع
بين تعريفين وما لم يكن احد علتيه العلمية كمثنى واخر وحمر
وحبلى واحمر وثلاث وعطشان وصعاب حكم بمنعه وهذا
هو الاوجه ـــــ **المرفوعات** هي جمع مرفوع
مذكر بالالف والتاء لان كل مذكر لم يسمع فيه جمع تكسير
ولا تكاملت فيه شروط جمع السلامة وسياتي جمع بالالف

والتا

والتاء نحو مجرورات ومصوبات وحمامات وسرادقات
واجوابات واصطبلات وغير ذلك وقدم المرفوعات
لانها عمدة غالبا ولا يتم الكلام الا بمرفوع **هو** ضمير
مذكر يعود الى لفظ ما ويجوز تانيثه الى المرفوعات
فتقول هي لان كل ضمير توسط بين مذكر ومونث
وهما في المعنى لشي واحد يجوز تذكيره باعتبار المذكر
وتانيثه باعتبار المونث **ما** موصولة او موصوفة بمعنى
شي **اشتمل** صلة او صفة **على علم الفاعلية** اي اسما
تشتمل على الرفع يدخل الفاعل وما اشبهه كالمبتدا والخبر
واسم كان وخبر ان ومفعول ما لم يسم فاعله وسائر
المرفوعات ـــــ **فمنه** اي مما اشتمل على الرفع **الفاعل**
وقدم على المبتدا لان عامله لفظي **و** حقيقته **هو ما اسند**
الفعل نحو ضرب وقام **او شبهه** كاسم الفاعل نحو
محلها الواقفا وحائل وشاخها والصفة المشبهة نحو
الحسن وجهه وافعل التفضيل ويدخل في هذا اسم المفعول
ونحو ما سياتي بهذه سند **اليه** اي الى الفاعل ويدخل
في هذا المبتدا فانه سند اليه الخبر فعلا كان او شبهه

اي اذا دخلوا ... مثل المصوبات ... ان ... اقابه
احتراز من فاعل المصدر ... التاكيد
المرفوع ... دل المرفوعات لان التانيث انما يكون ... للافراد ...

Copyright © King Saud University